المَبحث الثَّالث

طبيعة تعليلِ النُّقاد المُتقدِّمين لأخبار «الصَّحيحين»

هدفي مِن هذا المَبحث إيقاف القارئ علىٰ الشَّريعةِ الَّتي اقتفاها نُقَّادُ الحديثِ في تَعامُلِهم مع «الصَّحيحين» إجمالًا، ورَسمُ الخطوطِ العَريضة الَّتي خطَّها المُتقدِّمون منهم في نقد ما في الكِتابين؛ لتستنيرَ بذلك بعضُ الدُّروبِ المُوحشةِ للجَدل القائمِ حول هذه المُشكلاتِ عند المُعاصرين، ولتنكشفَ اضطراباتُ كثيرٍ مِمَّن لم يَسلكوا شيئًا مِن طرائقِ التَّعليل لدىٰ الأسلاف، وإنَّما هي أوجهٌ فَضفاضَة للنَّظرِ في الأخبار، تتَّسِعُ لكلِّ لابِس ثوبِ زُورٍ في هذا الفنِّ؛ فنقول:

المَطلب الأوَّل

أقسام الأحاديث المُعلَّة في «الصَّحيحين» من قِبَل المُتقدِّمين

لأجل أن تُفهمَ طبيعة التَّعليلِ القديم لأحاديثِ الكِتابين، والَّتي كانت سِمةً للعَمليَّة النَّقدية للمُحدِّثين الأُوَل، فتُتصوَّر علىٰ مُراداتِ أصحابِها ومناهجهم فيها، نُسهِّل سُبل تحصيلها للمُبتدي بإيجازٍ، عبر تقسيم ما تُكلِّم فيه من «الصَّحيحين» إلىٰ أربعةِ أقسامٍ نوعيَّة، كلُّ قسمٍ نُتبعه بحكمِه ومسالكِ الأئمَّة في التَّعامل معه.

هذه الأقسام قد أشار إليها ابن حجر في معرض تقييمه لما وُجِّه إلىٰ أحاديث البخاريِّ من تعليلات بقوله: «ليست كلُّها قادحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تَعسُّف»[(١)].

فأمَّا القسم الأوَّل: فما أخرجه أحد الشَّيخين مِن طريقٍ فيه كلامٌ، لكن جاء مِن طُرق أخرىٰ صَحيحة في نفس كتابيهما.

فهذا النَّوع يُعِلُّ النَّاقد فيه الرِّواية الَّتي جاءت بهذا الإسنادِ المُتكلَّم فيه، لا أصل الحديث؛ وهذا القسم أمره سهل لا إشكال فيه.

وأمَّا القسم الثَّاني: فأن يُخرج الشَّيخانِ أو أحدهما حديثًا مِن طريقٍ مُتكَلَّم فيه، وله طُرقٌ أخرىٰ أو شواهد عاضدة عند غيرهِما مِن أصحاب المُصنَّفاتِ الحديثيَّة.

---

(١) «هدىٰ الساري» (ص/٣٤٨، ٣٨٣).

ولا إشكال في هذا القِسم كسابقه، فإنَّ الحديث في النِّهاية صحيحٌ وإن ضَعفَ النُّقاد طريقَه الَّتي في «الصَّحيحين»، وقد يُصرِّحون هم بصحَّتِه مِن تلك الطُّرق الأخرىٰ[1]؛ وإنَّما يختار الشَّيخان هذا الطَّريق المُتكلَّم فيه لفائدة ما، سيأتي عليها البيان.

فهذان القِسمانِ الأوَّل والثَّاني حالُ أغلبِ المُعَلِّ في «الصَّحيحين»! والشَّيخان إنَّما أوردا أغلبَ أمثلتهما في المُتابعاتِ والشَّواهد[2] لا في الأصولِ[3]، إذ جَرَت عادَتُهما في هذا النَّوع مِن الأحاديث علىٰ تخفيفِ حِدَّة النَّقدِ فيها، بخلافِ أصول الأبواب المُصفَّاةِ للصَّحيح الصِّرف.

ثمَّ كثيرًا ما يكون غَرضُهما مِن إيرادِ هذه الرِّواياتِ المُتكلَّم فيها **(الإشارةُ إلىٰ الخلافِ عليها)**، فإنَّهما لا يَكادان يَرويان لفظًا مُنتقدًا في «صحيحيهما» إلَّا ويَرويان اللَّفظَ الآخر الَّذي يُبيِّن أنَّه مُنتَقد[4]؛ فلا يصحُّ الاستدراك عليهما في مثل

---

(١) انظر أمثلةً لهذا التصحيح من وجوه أخرىٰ لما نُقد في «الصحيحين» في مقدمة تحقيق «التتبع والإلزامات» للدارقطني (ص/٦)، و«الأحاديث المنتقدة في الصحيحين» لمصطفىٰ باحو (١/ ٧٢).

(٢) المتابعة: أن يُوافِق راوي الحديث علىٰ ما رواه مِن قِبل راوٍ آخر فيرويه عن شيخه أو عمَّن فوقه.
يقول ابن حجر في «النُّزهة» (ص/ ٧٤-٧٥): «لا اقتصار في هذه المتابعة علىٰ اللَّفظ، بل لو جاءت بالمعنىٰ لكفت، لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي، وإن وجد متن يروىٰ من حديث صحابي آخر يشبهه في اللَّفظ والمعنىٰ، أو في المعنىٰ فقط فهو الشَّاهد.
وخصَّ قوم المتابعة بما حصل باللَّفظ، سواء كان من رواية ذلك الصَّحابي أم لا، والشَّاهد بما حصل بالمعنىٰ كذلك، وقد تطلق المتابعة علىٰ الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل».
والمقصود بكلٍّ منهما هو تقوية الحديث، ولذا فلا انحصار للمتابعاتِ في الثِّقات، كما نبَّه عليه ابن الصَّلاح في «مقدمته» (ص/ ٨٤) قائلًا: «اعلم أنَّه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتجُّ بحديثه وحده، بل يكون معدودًا في الضُّعفاء، وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضُّعفاء ذكراهم في المتابعات والشَّواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك».
يقول السَّخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٢٥٧): «قد يكون كلٌّ من المتابِع والمتابَع لا اعتماد عليه، فباجتماعهما تحصل القوَّة»!

(٣) انظر الفرق بين أحاديث الأصول والمتابعات لدىٰ الشَّيخين في «الموقظة» للذهبي (ص/ ٧٩-٨٠)، و«هُدىٰ السَّاري» لابن حجر (ص/ ٣٨٤).

(٤) نبَّه علىٰ هذا ابن تيمية في «منهاج السنة» (٧/ ٢١٦).

هذه المواطن، **ولو تنبَّه النَّاظر إلىٰ أنَّ «الصَّحيحين» ليسا كتابي سرد للحديث المَحضِ، بل هما من كتب التَّعليل أيضًا -ولو علىٰ قلَّته فيهما- لانحلَّت له الكثير من الإشكالات المنتشرة اليوم بخصوص بعض أسانيد الكتابين.**

أو يكون إيراد الشَّيخان للسَّند المُتكلَّم فيه رغبةً للعُلوِّ في الإسنادِ، ويكون أصلُ حديثه مَعروفًا مِن رواية الثِّقاتِ؛ وبهذا أجاب مسلمٌ أبا زُرعةَ الرَّازيَ (ت٢٦٤هـ) حين بَلَغه إنكاره روايته في «صَحيحِه المُسند» عن رُواةٍ ضعفاءَ، كأسباطِ بنِ نَصر، وقَطن بن نسير، وأحمد بن عيسىٰ، حيث قال: «إنَّما قُلت: صَحيح، وإنَّما أدخلتُ مِن حديثِ أسباطَ وقَطن وأحمد ما قد رَواه الثِّقات عن شيوخِهم، إلَّا أنَّه ربَّما وَقَع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي مِن روايةِ مَن هو أوثقُ منهم بنزولٍ، فأقتصِرُ علىٰ أولئك، وأصلُ الحديث مَعروف مِن روايةِ الثِّقات»(١).

وهذا كلُّه علىٰ فرضِ كونِ تلك التَّعليلات المُوجَّهةِ لأحاديث «الصَّحيحين» صحيحة في ذاتها! وإلَّا فإنَّ كثيرًا منها غير مُعتبر عند المُحقِّقين(٢).

أو يكون المُعِلُّ لم يذكُر ما ظاهره التَّعليل إلَّا علىٰ وجهِ الاحتمالِ(٣).

أو يكون إعلالهم يَسيرًا غير مُؤثِّر في أصل صحَّةِ الرِّواية، بحيث يكون الجوابُ عنه مُتَناولًا(٤).

---

(١) «الضُّعفاء» لأبي زرعة الرازي (ص/٦٧٦).

(٢) كان يُعلِّل ابن القطَّان الفاسي أحاديث باختلاطِ رُواتِها أو تدليسِهم، ويتبيَّن بجمعِ الطُّرق أنَّ الرُّواة عن المختلط قد أخذوا عنه قبل اختلاطه، أو أنَّ الشَّيخين أو غيرهما خرجوها من طُرق صرَّح فيها المدلِّس بالسَّماع ونحو ذلك، انظر أمثلة لذلك في «بيان الوهم والإيهام» (٤/٣٤٤،٣٤٥).

(٣) ويُبيِّن هو نفسُه صوابَ ما أخرجه الشَّيخانِ، في نفس الكتابِ، أو موطنٍ آخر، كأحاديث مَروية في «الصَّحيحين» بالإجازة والمراسلة، ذكرها الدارقطني في «التتبع» (ص/ ٢٩١، ٣٠٥)، ثمَّ صرَّح بأنَّ مثل هذه الأحاديث حُجَّة في قبول الإجازة والمكاتبة، وكأنَّه يردُّ علىٰ بعض من لا يصِّحح حديث المكاتبة، انظر «منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها» لأبو بكر كافي (ص/٢٢٢-٢٢٣).

(٤) كأن يُغلِّط الشيخين أو أحدهما في اسم راوٍ، وهو يصحح الحديث لكن باسم الراوي الصحيح، انظر أمثلته في «الأحاديث المنتقدة في الصحيحين» (١/٢٥٩، ٢٩١).

وبعد هذا البيانِ بأكملِه، يأتينا اليومَ من جَهَلةِ الإماميَّة ومَن يحذو حذوَهم في عَداوةِ السُّنن، مَن يطعنُ في «الصَّحيح» باكتشافِ رواة ضعفاء في بعض أسانيدهما! وهم يجدون البخاريَّ نفسَه يضعِّفهم في كُتب التَّراجم! فاستعصىٰ عليهم حلُّ هذه المعادلة، لفرطِ جهلِهم بمناهج التَّصنيف الحديثيِّ، ثمَّ جهلهم بأنَّ علماء الإسلام مُتَّفقون علىٰ أنَّ البخاريَّ ومسلما قد يخرجان للضَّعيف انتقاءً إذا ثَبَت ضبطُه لحديث معيَّن، بأدلَّةٍ مُعتبرة عندهم وقرائن، قدْ مرَّ ذكر بعضها آنفا[١].

وأمَّا القسم الثَّالث: فأنْ يُخرجَ الشَّيخان الحديثَ المُتكلَّم فيه، وله شَواهد ضعيفة ضَعْفًا يَسيرًا.

وهذا القسم أقلُّ القِسمين السَّابقين حَديثًا في «الصَّحِيحين»؛ فإذا انضَمَّ إليها ورودُها مِن أوجهٍ أخرىٰ في أسانيدها ضَعف يَسيرٌ، فلا رَيب أنَّها تَتَقوَّىٰ بمجموعها، ويكون أقلُّ أحوالها أن تُبوَّأ رُتبةَ الحُسن.

ثمَّ علىٰ «تقديرِ توجيه كلامِ مَن انتقدَها عليهما، يكون قولُه مُعارِضًا لتَصحيحِهما، ولا ريبَ في تقديمِهما في ذلك علىٰ غيرِهما»[٢].

وأمَّا القسم الرَّابع والأخير: فما أخرجَاه وأُعِلَّ بعِلَلٍ مُؤثِّرةٍ، لا يوجد له ما يُقوِّيه.

وهذا القسم صحيح الأصلِ (في أغلبِه)، لكن وَقَع في أحاديثه زياداتٌ مُرسَلة، أو مُدرجة، أو وَهمٌ مَا[٣]؛ ولا يصل مَجموع أحاديثِ هذا القسمِ إلَّا إلىٰ خمسة عشر حديثًا، أو قريبًا مِن ذلك[٤].

---

(١) ولتفصيل هذه المسألة، يُنظر «منهج الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال صحيح البخاري المتكلم فيهم» لصالح الصيَّاح (٢/٥٤٥).

(٢) «هدىٰ الساري» لابن حجر (ص/٣٤٩).

(٣) كالحديث الطَّويل الَّذي رواه شريك بن أبي نمر في الإسراء، حَيث أنَّ أصله صحيح، لكن وقعت في روايته ألفاظ أعلَّها كثير من النُّقاد بلغت اثني عشر فقرةً، لبعضها شواهد، وبعضها أعلالها غير قادح، وبقيت ستة ألفاظ لا شاهد لها، انظر تخريجها في «الإسراء والمعراج» للألباني (ص/٢٦).

(٤) وهو عَدُّ مصطفىٰ باحو في كتابه «الأحاديث المنتقدة في الصحيحين» (ص/٦٣)، ومنه استفدت هذا التقسيم للأحاديث المُعلَّة عندهما، وتجد في الكتاب أمثلةً كثيرةً عن كل قسم مِن الأربعة الَّتي ذكرتها، =

وفي هذا القسم يقول ابن تيميَّة: «كذلك التَّصحيح لم يُقلِّد أئمَّة الحديث فيه البخاريَّ ومسلمًا، بل جمهور ما صَحَّحاه كان قبلهما عند أئمَّة الحديث صَحيحًا مُتَلقًّى بالقَبول، وكذلك في عصرِهما، وكذلك بعدهما، قد نَظَر أئمَّةُ هذا الفنِّ في كِتابيهما، ووافَقوهما علىٰ تصحيحِ ما صَحَّحاه، إلَّا مواضعَ يسيرة **نحو عشرين حَديثًا**، غالبها في مُسلم، انتقدَها عليهما طائفةٌ مِن الحُفَّاظ»[1].

ويقول ابن حجر: «جملة أقسام ما انتقده الأئمَّة علىٰ «الصَّحيح»، قد حرَّرتها، وحقَّقتها، وقسَّمتها، وفصَّلتها، لا يظهر منها ما يؤثِّر في أصل موضوع الكتابِ -بحمد الله- **إلَّا النَّادر**»[2].

= غير أنَّ المؤلِّف زاد قسمًا خامسًا جعله للأحاديث التي ذكر فيها الناقد تعليلا، ثم رجَّح ما أخرجه الشيخان، أو ضعَّف التَّعليل هو نفسه، كما فعله الدارقطني مرَّات، لكن استغنيتُ عن هذا القسم، لأنه في حقيقته ليس تعليلًا.

(١) «منهاج السنة» لابن تيمية (٧/ ٢١٦).

(٢) «هدىٰ الساري» (ص/ ٣٤٨، ٣٨٣).

المَطلب الثَّاني

تصدير الأمَّة للصَّحيحين فرعٌ عن نقد مُحقِّقيها لهما

الحالُ أنَّ مَزيَّة «الصَّحيحين» وجَلالَتهما ثابتةٌ ثُبوتَ الجِبال الرَّواسي، «لا يُهوِّن مِن أمرِهما إلَّا مُبتدِعٌ مُتَّبِعٌ غيرَ سَبيلِ المؤمنين»[1]؛ **وهذا الإجماعُ من علمائهم إنَّما هو علىٰ جمهورِ أحاديثِ «الصَّحيحين»، لا علىٰ كلِّ حرفٍ فيهما علىٰ حِدَة**، هو في ذاته فضيلةٌ لم يبلغها غير الشَّيخان.

والعاقل من النَّاس يعلم أنَّ مَن نَقدَ سبعةَ آلاف درهمٍ مُتنوِّعةٍ، أتَته مِن بلادٍ مُختلفة، فلم يَرُج عليه منها إلاَّ دراهمُ مَعدودة، «وهي مع هذا مُغيَّرةٌ ليست مَغشوشةً مَحضةً: فهذا إمامٌ في صَنعتِه!

فالكِتابان سَبعة آلافِ حديثٍ وكَسر»[2]، واشتمالُهما علىٰ أحرُف يَسيرةٍ خُولِفا فيها مِن حُذَّاقِ الفَنِّ لا يَعيبُهما في شيءٍ، بل مَحمدةٌ استحقَّا عليها التَّنويه من النُّقاد العارفين بوُعورة ما اشترطاه في كتابيهما، والتَّسليم للشَّيخين بالحِذقِ في هذا الفنِّ، ونُفوذ بَصيرتِهما في انتقاءِ المتونِ، وشِدَّة احتياطِهما في تَصحيحِ الأسانيد.

---

(١) «حجة الله البالغة» للدهلوي (١/ ٢٣٢).

(٢) «منهاج السنة» لابن تيمية (٧/ ٢١٦).

هذا لنفهمَ مُستندَ ما انْبَنىٰ عليه قَبول الأُمَّةِ للكِتابين؛ لم يكُن أبدًا أمرًا اعتباطيًا أو ناشئًا عن تعصُّب، بل الإجماع المَذكور مَردُّه إلىٰ اختبارِ المُتَخصِّصينَ وتَوافقهم في الحكمِ العامِّ عليهما؛ علىٰ خلاف ما ادَّعاه (جُولدْزيهر) من «أنَّ مِن الخطأ اعتقادُ أنَّ مَكانةَ هذين الكِتابين مَردُّها إلىٰ عَدمِ التَّشكيكِ في أحاديثهما، أو نتيجةً لتحقيقٍ عِلميٍّ، فسُلطانُ هذين الكِتابين يَرجع لأساسٍ شَعبيٍّ لا صِلةَ له بالتَّدقيقِ الحُرِّ للنُّصوص، هذا الأساس هو إجماعُ الأمَّة»[1].

ولم يكُن للمُتأخِّرون مِن حَمَلة الشَّرعِ أن يخفوا هذه النَّقدات «للصَّحيحين» ويطمسوها عن العامَّة -كما يفتريه بعض من يُلقي الكلام علىٰ عواهنه- بل علىٰ العكسِ من ذلك! نَراهم يُلقِّنونَنها صغارَ الطَّلَبةِ في حلقات التَّدريس لمتونِ المُصطلَح؛ لعلمهم بأنَّ ما أكْسَبَ «الصَّحِيحين» هذا القَبول العارم، ورَفَعَهما علىٰ سائرِ مُصَنَّفاتِ السُّنة، هو تَظافر المُحقِّقينَ علىٰ مُناقشتِهما، وفرز ما فيهما مِن عِلَل، وبلوغهم في تَقييمهما النِّسبةَ العاليةَ من حيث إصابةِ غرَضِ مُصنِّفَيْهما.

نعم؛ قد يَحجُب الرَّبَّانيُّون مِن العلماءِ علىٰ عَوامِّ النَّاسِ ذكرَ تفاصيل الخلافِ في أحاديثِ «الصَّحِيحَين»، ومَبعثَ كلِّ ناقدٍ في تعليلِه وطبيعتَه، فإنَّ أغطانَ العَامَّة تَضيق عن استيعابِ ذلك في الغالِب! بل قد يَؤول إلىٰ مَفسدةِ التَّشكُّك في هذا العلمِ وانتقاص أئمَّتِه!

وهذا من البصائر الَّتي ضمَّنها أبو داود (ت٢٧٥هـ) رسالتَه لأهل مكَّة حين أوصاهم بقوله: «..ضَررٌ علىٰ العامَّةِ أن يُكشَف لهم كلُّ ما كان مِن هذا الباب فيما مَضىٰ مِن عيوبِ الحديثِ، لأنَّ عِلمَ العامَّة يَقصُر عن مثلِ هذا»[2].

وأجمل منه، ما أعقبَ به ابن رَجبٍ (ت٧٩٥هـ) هذه الوصيَّة حين قال: «هذا كما قال أبو داود، فإنَّ العامَّة تقصُر أفهامهم عن مثلِ ذلك، وربَّما ساء

(١) «دراسات محمدية» (ص/٢٣٦).

(٢) «رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكَّة» (ص/٣١).

ظنُّهم بالحديثِ جملةً إذا سمعوا ذلك، **وقد تسلَّط كثيرٌ مِمَّن يطعَنُ في أهلِ الحديثِ عليهم بذكرِ شيءٍ مِن هذه العِلَل، وكان مَقصوده بذلك الطَّعن في الحديثِ جملةً والتَّشكيك فيه»**[1]!

(١) «شرح علل التِّرمذي» (١/٣٥٧).

المَطلب الثَّالث
كلام المتقدِّمين في «الصَّحِيحَين»
أغلبُه في رسوم الأسانيدِ دون رَدٍّ للمتون

بتتبُّعِ الانتقاداتِ المُوجَّهة مِن أئمَّة العِلَل إلىٰ أحاديثِ «الصَّحيحين»، والَّتي تبلغُ في مَجموعِها زهاءَ (عِشرينَ وأربعمائةِ) حديثٍ مُتكَلَّمٍ فيه[1]، نجد أغلبَ هذه الإعلَالاتِ مُتَّجه إلىٰ الصّنعةِ الإسناديَّةِ البَحتةِ[2].

وذلك أنَّا رأينا الدَّارقطنيَّ وغيرَه يَتكلَّمون في سَندٍ مُعيَّنٍ، ومِن وجهٍ خاصٍّ لا مُطلقًا، كأنْ يُعِلُّوا طريقًا أو روايةَ شيخٍ بعينِه، خَلَّط في إسنادِه، أو زادَ راويًا أو أسقطَه تَوهُّمًا، أو أنَّه مُدلِّس، وفيه ضَعف، أو أنَّ الإسنادَ مُضطَربٌ، أو مُرسَل، أو مَوقوف .. إلخ[3]؛ فأكثر استدراكاتِهم علىٰ الشَّيخينِ إنَّما هو قَدحٌ

---

(١) أوصلها مصطفىٰ باحو في كتابه «الأحاديث المنتقدة في الصَّحيحين» إلىٰ ثلاثمئةٍ وستة وتسعين (٣٩٦) حديثًا، واستدرك عليه عبد الله القحطاني ثلاثين (٣٠) حديثًا أعلَّها الدَّارقطني في «العلل» لم يذكرها الباحث الأوَّل في كتابه، وذلك في رسالتِه العلميَّة «أحاديث الصَّحيحين التي أعلها الدراقطني في كتابه العلل وليست في التتبع» (ص/٨).

(٢) انظر مصداق هذا في أنواع الأحاديث السبعة المنتقدة علىٰ «الصحيحين» في «هدىٰ الساري» لابن حجر (ص/٣٤٧).

(٣) لم أقف علىٰ تعليل متنيٍّ للدراقطني لأحاديثِ «الصَّحيحين» إلَّا في مِثالين:
ما أخرجه من حديث جابر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ وهو يخطب: «إذا جاء أحدُكم والإمام يخطب أو قد خرج فليصل ركعتين»، حكَم عليه بالشُّذوذ في «التَّتبع» (ص/٣٦٨)، وأجابَ عنه ابن حجر في «هدىٰ الساري» (ص/ ٣٥٥). =

في بعض ما أورداه من أسانيدِ[(١)]، غيرُ مُخرجٍ لمتونِ الحديثِ مِن حَيِّزِ الصِّحة[(٢)].

أمَّا كلام النُّقاد في ذات المتونِ فقليلٌ جدًّا، وهو مع ذلك مُتَّجِه في أكثرِه إلىٰ طَرفٍ مِن المتنِ لا أصله، كوَهمٍ في لفظٍ، أو شذوذِه، أو قَلْبٍ فيه ونحو ذلك[(٣)]؛ اللّهم إلّا في النَّادرِ من الحديث، وهم في ذلك يُرجعون خلل المتن إلىٰ سببه في الإسناد.

فأين هذا مِن منهجِ مَن يَروغُ علىٰ أحاديثِهما ضَرْبًا باليَمينِ لأدنىٰ إشكالٍ يَتَوهَّمه في متونِهما، ولا هو يُبالي بالنَّظر إلىٰ مَكمنِ الخَلل في إسنادِه؟!

= وما أخرجه مسلم (برقم ١٤٨٠) مِن حديث فاطمة بنت قيس في نَفَقة البائن، حَكم علىٰ قول عمر فيه: «.. ولا سُنَّة نبيِّنا» بالشُّذوذ، في كتابِه «العِلل» (٢/١٤١-١٤٢).

(١) وقلت هنا: (أكثر)، تفاديًا لما وقع فيه بعض الأفاضل مِن تَعميم الدَّفع عن كلِّ الأحاديث المُنتقدة، لِما مرَّ معنا من كونِ بعض الأئمَّة قد علَّلوا أحاديثَ في «الصَّحيحين» تعليلًا حقيقيًّا، يودِي بالحديث إلىٰ الرَّدِ، وخاصَّةُ أمثلة هذا موجودة في القسم الثَّالث والرَّابع من أقسام الأحاديث المُعلَّة الَّتي ذكرت آنفًا.
وبه نعلم خطأ ما أطلقه (أحمد شاكر) في تحقيقه لـ «مسند أحمد» (٦/٥٥٣) من دعواه أنَّ انتقادات الأئمَّة لما انتقدوه فيهما ليس غرضها إلَّا بيان الأصحِّ من أوجه الحديث فحسب، مع التَّسليم بكونِ ما في «الصَّحيحين» صحيح كلُّه؛ فتراه يقول في ذلك: «غَلا بعضُهم، فزعَم أن في الصَّحيحين أحاديث غير صحيحة، إن لم يزعم أنَّها لا أصل لها، بما رأوا من شبهات في نقد بعض الأئمَّة لأسانيد قليلة فيهما، فلم يفهموا اعتراض أولئك المتقدِّمين الَّذين أرادوا بنقدهم أنَّ بعض أسانيدهما خارجة عن الدَّرجة العُليا من الصِّحة الَّتي التزمها الشَّيخان، لم يريدوا أنَّها أحاديث ضعيفة قطُّ».
وتبعه علىٰ مثل هذا الإطلاقِ بعض من تصدَّىٰ للذَّب عن الصَّحيحين من المعاصرين، كالَّذي وقع فيه الباحثون في موسوعة «بيان الإسلام» (٦/٧٢) مِن دعوىٰ أنَّ إجماعِ علماء الحديث علىٰ أنَّ أحاديث «صحيح مسلم» صحيحة!
وهذا نموذج من الأخطاء النَّقليَّةِ الَّتي يَستمسك بها أولئك الطَّاعنون، للتَّهوينِ من ردودِ أهل السُّنة، والسُّخرية مِن تقريراتهم، للأسف.

(٢) انظر تقرير هذا في «صيانة صحيح مسلم» لابن الصَّلاح (ص/١٧٧)، و«النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (١/٢٧٨).

(٣) من أمثلته: ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/١٣٢، برقم:٤٢٠٣) من طريق الزُّهري قال: أخبرني سعيد بن المسيَّب أنَّ أبا هريرة ﷺ قال: «شهدنا خَيبر ..»، فأصل الحديث صحيح، إلاَّ قوله في آخره: «قُم يا بلال فأذِّن ..» فمدرج في روايةِ شعيب الَّتي خرَّج البخاري، كما قرَّره ابن حجر في «هدىٰ الساري» (ص/٣٧٠).